إشكاليات المواطنة
فى التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير

إعداد

أ.د/ الهام عبدالحميد فرج

أستاذ المناهج وطرق التدريس بالمعهد

إشكاليات المواطنة فى التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير

أ.د/ الهام عبدالحميد فرج

مقدمة:

قدمت ثورة ٢٥ يناير فى بدايتها صورة عظيمة للمصريين وهم صامدون جنباً إلى جنب، امرأة ورجل، شاب وعجوز، مسلم ومسيحى، والجميع يهتفون بشعارات موحدة تعكس الوحدة الوطنية، كما كان المشهد فى الموجة الثانية للثورة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ يعكس أن التعددية الثقافية والدينية هى سمة من سمات الثقافة المصرية كما كانت على مدى التاريخ منذ عاش المصريين عشرات القرون يعتزون بهذا التعدد الثقافى والدينى، فلم تعرف مصر فى تاريخها مناطق أو شوارع تقتصر على أتباع دين واحد، وعاش المصريون من جميع الأديان متحابين وكانت مظاهر التمييز ظواهر استثنائية.

وهناك محطات يمكن التوقف عندها فى هذا السياق، ومن أبرز هذه المحطات الحركة الوطنية الديمقراطية فى عصر إسماعيل، تلك الحركة التى جمعت المصريين باختلاف أديانهم، لقد جمعت المسلمين والمسيحيين واليهود فى حركة واحدة من أجل المطالبة بالحياة النيابية والدستور وإنهاء التدخل الأجنبي. وكانت المحطة الثانية ثورة ١٩١٩ والتى رفعت شعار "الدين لله والوطن للجميع"، وكان العلم يحمل شعار الهلال والصليب، والأغاني تؤكد وحدة المصريين باختلاف أديانهم ويبثون قيم وحدة الوطن من خلال التعبيرات الفنية خصوصاً أغنيات سيد درويش التى رددها الشعب كله على اختلاف أطيافه ودياناته حيث قال:

مصرنا وطنا سعدها أملنا كلنا جميعاً للوطن ضحية
أجمعت قلوبنا هلالنا وصليبنا أن تعيش مصر عيشة هنية

أين نحن من تلك الكلمات؟

لعل الإجابة على هذا السؤال تتطلب تناول قضية المواطنة فى تلك المرحلة الحرجة التى تمر بها مصر، ولذا ستتناول هذه الورقة النقاط التالية:

أولاً: المواطنة المفهوم والخصائص والأبعاد.

ثانياً: السياسة التربوية تجاه التربية على المواطنة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر.

ثالثاً: انعكاس السياسة التربوية على قضية المواطنة فى المناهج التعليمية.

رابعاً: كيف نخرج من النفق المظلم.

أولاً- المواطنة: المفهوم والخصائص والأبعاد:

المواطنة والوطن والمواطن سلسلة متشابكة لا يمكن الفصل بينهم، فالعلاقة بين الوطن والمواطن تكون وتحدد شكل المواطنة، فإذا كانت هذه العلاقة قائمة على أساس دولة القانون التى تضمن لكل المواطنين حقوق متساوية بغض النظر عن الاختلاف فى اللون أو العرق أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو حتى الرؤى الفكرية والانتماءات السياسية، فإن ذلك يعنى تحقيق المواطنة، أما غياب دولة القانون وغياب الحرية والمسئولية والديمقراطية والمساواة فهو انتهاك للمواطنة ... والحقيقة أن تعريف المواطنة قد مر بمراحل متعددة فالبعض قد رأى أن المواطنة هى المرادف للانتماء والولاء للوطن، والبعض رأى أنها منظومة من القيم التى ترتبط بالحقوق والواجبات التى تجعل الفرد مسئولاً وقادراً على التفاعل والمشاركة والاشتباك مع قضايا المجتمع، وآخرون أكدوا على أنها المنظومة المتكاملة للحقوق والواجبات، وهو ما يعنى أن جميع المواطنين على أرض واحدة لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

ومن وجهة نظرى أنها كل ذلك بشرط أن يقوم الوطن بتمكين المواطنين بالممارسة الفاعلة والمشاركة الإيجابية، وأن يوفر مقومات المواطنة من خلال عضوية متكاملة وتفاعل مع الذات والآخر يضمن درجة عالية من المشاركة فى جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية بوعى وقناعة بأهمية الصالح العام ومن ثم يتحقق الولاء والانتماء للوطن.

والمواطنة باختصار هى أرض ومواطن وعلاقة تحدد مدى التفاعل بينهما وتنظم هذه العلاقة "دولة القانون" التى تجعل المواطن يشعر بالارتباط والانتماء للأرض، فإذا وفرت الدولة لمواطنيها الحقوق المتفق عليها دولياً وإقليمياً ومحلياً كاملة والتى نادى بها الشعب المصري من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية ووحدة وطنية فهذا معناه البعد عن التمييز والقهر والخوف والظلم والسلبية والعمل على تحقيق دولة المساواة والعدالة الاجتماعية، وذلك من خلال توفير ضمانات للحفاظ على الكرامة الإنسانية بتوفير تعليم جيد ورعاية صحية وسكن وأمان وأمن وتمكين المواطن لكى يعمل ويشارك دون الخوف من الفقر أو الاستبداد.

والجدير بالذكر أن التجارب الإنسانية قد أفرزت معانى متعددة للمواطنة فكراً وممارسة تقترب أو تبتعد عما تم طرحه حيث تأثرت بالتيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية المعاصرة ولذا فإن من الصعب أن يكون أى مفهوم للمواطنة نتاج لفكر واحد وإنما هو نتاج لانصهار اتجاهات فكرية متعددة فى ظل ظروف مختلفة، وقد تطور مفهوم المواطنة فى القرن الحادى والعشرين ليتخذ الصبغة العالمية، والذى يحدد بالخصائص الآتية:

١- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة. ٢- احترام حق الغير وحريته.
٣- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
٤- فهم أيديولوجيات سياسية مختلفة والعمل على تفعيلها.
٥- فهم اقتصاديات العالم. ٦-الاهتمام بالشئون الدولية.
٧- المشاركة دونما عنف.

مفهوم التربية على المواطنة:

إن التربية على المواطنة أو من أجل المواطنة هى تلك التربية التى تتطلب وفقاً لأبسط التفسيرات تقديم المعرفة الأساسية بالقواعد التى تتعلق بالحقوق والواجبات وتتضمن وفقاً لأقصى التفسيرات تعليماً ينمى القدرات الضرورية للمشاركة النشطة فى العمليات الاجتماعية والسياسية. والملاحظ أن هذا التعريف يتضمن الحد الأدنى وهو معرفة الحقوق والواجبات والحد الأقصى وهو التمكين للمشاركة.

ويرى سلمون "Salomone" أنها الجانب القيمى والخلقى الذى يرتبط ويعترف بالحقوق والحريات الأساسية ورفض العنصرية والتمييز باعتبارهما انتهاكات لكرامة الإنسان، ويؤكد على أن واجب جميع المواطنين دعم المؤسسات التى تجسد الإحساس المشترك بالعدل وسيادة القانون.

ويمكن القول لإن التربية على المواطنة يجب ألا تقف عند الاعتراف بوجود ثقافات أو ديانات مختلفة وإنما تنقل المواطن من حالة الاعتراف إلى حالة القبول والمشاركة معه، وبذلك يمكن أن تنقل المواطن من حالة الوعى بحقوقه وواجباته إلى حالة المشاركة الفعالة وتحمل المسئولية وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات والآخر من خلال الانفتاح على الثقافات العالمية والمشاركة الإيجابية فى الحضارة الإنسانية ككل.

وقد أشارت المجموعة الاستشارية من أجل المواطنة وتعليم الديمقراطية فى المدارس والتى شكلتها وزارة التعليم البريطانية فى عام ١٩٩٧، بأن التربية على المواطنة هى عبارة عن ثلاثة أشياء مترابطة، وهى أن يتعلم الطالب منذ البداية السلوك المسئول اجتماعياً داخل الفصل وخارجه وأن ينخرط مع مجتمعة المحلى وفى مدرسته من خلال التدريب على العمل التطوعى، وأن يصبح إنسانًا فعالاً مسئولاً فى الحياة العامة من خلال المعرفة والمهارات والقيم الضرورية وبذلك تكون أبعاد التربية على المواطنة هى:

- المسئولية الاجتماعية والأخلاقية. * الانخراط المجتمعى.
- الثقافة السياسية.

ويعرف المشروع الدولى التربية من أجل المواطنة بأنها التربية التى تتكون من أربعة محاور أساسية وهى: حقوق الإنسان – الديمقراطية – التنمية – والسلام.

يركز المحور الأول على تمكين المواطنة من المشاركة بقوة وفاعلية فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان كأساس أخلاقى للممارسة الاجتماعية وسيادة القانون، ويركز المحور الثانى على المشاركة السياسية والمدنية الفعالة، ويركز المحور الثالث على التنمية البشرية كأساس لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمحور الرابع يشدد على السلام كنتاج لتحقيق الديمقراطية والتنمية البشرية أو المستدامة.

وبذلك يتضح أن التربية على المواطنة تركز أو تؤكد على:

١- مبادئ الديمقراطية.
٢- المسئولية والمشاركة الفعالة على أساس من الحقوق والواجبات.
٣- دعم التعددية الثقافية والانخراط فى المجتمع، وأيضاً الإسهام فى الحضارة العالمية.
٤- التمكين بكافة أشكاله للمواطنة.

ومن ذلك يمكن الخروج بأن التربية على المواطنة الواعية والفاعلة والمسئولية الأخلاقية بمستوياتها المحلية والقومية والعالمية فى إطار من الحقوق والواجبات ومسئوليات المواطنة الديمقراطية وبما يدعم الديمقراطية الدستورية والمشاركة السياسية والمسئولية الاجتماعية والانخراط المجتمعى والنزوع التطوعى والانفتاح على الثقافات المختلفة.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: إلى أى مدى تعكس المناهج الدراسية الجانب المعرفى والوجدانى والسلوكى للتربية على المواطنة؟

ولعل تناول المناهج الدراسية بقراءة تحليلية ناقدة لتعرف مدى توافر تلك الأبعاد السابقة فى المناهج الدراسية محلياً يتطلب أولا تعريف ما الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية الخاصة بالتربية على المواطنة:

نقصد بالجانب المعرفى للمواطنة جملة المعارف والمعلومات المرتبطة بمفهوم المواطنة والتطور التاريخى له والثقافة القانونية والاتفاقات الدولية الخاصة بمبادئ حقوق الإنسان والموضوعات والقضايا المحلية والعالمية والمشكلات الاجتماعية وذلك من خلال طرح كل تلك القضايا بشكل نقدى على المتعلم بما يسمح له أن يتعرف ويفهم ويحلل ويفسر ويتمكن من تكوين رؤية نقدية إزاء تلك القضايا.

من المفاهيم والموضوعات المتعلقة بقضية الديمقراطية وكيفية امتلاك آليات التعامل معها، أيضاً يتعرف حقوقه وواجباته ودوره فى العمل العام، وأيضاً معرفة ما يتعلق بثقافة التطوع وخدمة المجتمع.

ومن الضرورة التأكيد على أن الجانب المعرفى فى التربية على المواطنة لا ينفصل عن الجانب المهارى والوجدانى فجميعهم يمثلون وحدة متكاملة ومترابطة ولا يمكن الاعتماد على أحدهم دون الآخر، ومن ثم يأتى دور المناخ الصفى والأنشطة واستراتيجيات التعليم والتعلم الفعال وربط المدرسة بالمجتمع المحلى.

أما الجانب المهارى فيشتمل على أساليب المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية وإتباع قواعد السلوك الصحيح المساير للقانون الذى يراعى حقوق الآخرين فالمشاركة الإيجابية هى أكثر مهارات المواطنة، أيضاً الحوار النقدى والعقلانية وحل المشكلات والقدرة على اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات والتواصل، كل تلك المهارات تمكن المواطن من أن يكون فعال مع وطنه ومع الآخرين ومع الذات.

والجانب الوجدانى وهو الجانب القيمى الهام حيث يكتسب المتعلم احترام القانون والإيمان بقيم العدالة والمساواة والتسامح والحرية والديمقراطية فيعتز بوطنه ويحترم الآخر ويتسامح مع ما هو مختلف فكريا أو عقائدياً أو أى اختلاف قائم على أساس اللون أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء السياسى ... إلخ.

وقد توصل كريك Crick إلى قائمة تتضمن الخصائص التى يجب توافرها لدى الفرد الذى يتمتع بالمواطنة الفعالة وهذه الخصائص هى: الإيمان بالحرية والمساواة – يفضل مسئولية المشاركة فى وضع القرارات – القدرة على اتخاذ القرارات وإصدار الأحكام المستندة على أسس ومعايير صحيحة واضحة – الإلمام بالموضوعات والقضايا المحلية والعالمية والقدرة على التفكير والمشاركة بفاعلية فى المجتمع – القدرة على المشاركة فى عمليات حل المشكلات والإسهام فى حل القضايا والمشكلات المحلية – اكتساب المعارف وتطوير المهارات التى تساعد على حل المشكلات والتواصل المجتمعى.

أبعاد المواطنة:

كما اتضح أننا لا يمكن أن تعلم المواطنة إلا من خلال إعداد المتعلم من جميع جوانبه المعرفية والسلوكية والوجدانية حتى يمكن أن يكون مواطناً واعياً وفاعلاً ومسئولاً ومشاركاً، ومن ثم فإن أبعاد التربية على المواطنة متعددة وهى كالتالى:

١- المواطنة الفعالة.
٢- الصالح العام.
٣- خدمة المجتمع.
٤- التعددية والتنوع.
٥- الهوية الثقافية.
٦- الثقافة السياسية.

ويرى آخرون أن لها أبعاد ثلاثة وهى:

البعد الأول: وهو بعد قانونى، وهو الذى يحدد نظاماً للحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وتشمل الحقوق السياسية مثل الحق فى الترشيح والانتخابات والتصويت وأيضاً الحقوق السياسية والاجتماعية.

البعد الثانى: يتمثل فى المشاركة فى الحياة العامة، وهو ما يُشار إليه بالمواطنة الفعالة.

البعد الثالث: ويمثل العضوية السياسية أي الانتماء للوطن.

ويعرض البعض ثلاثة أبعاد للمواطنة وهى:

البعد المحلى للمواطنة الذى يرتبط بالانتماء للدولة الذى يتجسد فى علاقة الفرد بالمؤسسات المحلية الرسمية والحكومية وينتظر من الأفراد أن يكونوا فاعلين عندما يتعاملون مع تلك المؤسسات، والبعد القومى الذى يؤكد على أن العروبة هى الهوية التى يجب الحفاظ عليها وذلك فى مواجهة التبعية الثقافية

للعولمة، وهذا يتطلب تعزيز الانتماء القومى وتربية المواطن العربى على أنه مسئول تجاه الأمة العربية. والبعد العالمى والذى يرى أن المواطنة العالمية ليست وليدة هذه الحقبة التاريخية، وإنما هى نتاج كثير من الجهود والمحاولات المشتركة التى قامت بها الشعوب والمنظمات الدولية والشعبية على مر التاريخ، وقد أحدثت العولمة تغيرات، فثورة الاتصالات، وإزالة الحواجز، وغياب الحدود، وأدى إلى ميلاد مواطن عالمى يعرف الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور متكامل.

ثانيا- السياسة التربوية تجاه التربية على المواطنة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير فى مصر:

تعد المواطنة بمثابة الوجه الديمقراطى للانتماء القومى بحيث لا يتحول إلى انتماء شوفينى يدفع بالوطن إلى مواجهات مدمرة أو إلى انتماء طائفى فجوهر المواطنة هو أن يكون المواطنون سواء أمام القانون وأن يذهب الجميع لاختيار قائدهم لمدة محددة سلفاً وأن يكون لكل منهم صوت متساو مع صوت الآخر فى هذا الاختيار وفى غيره من شئون المجتمع.

والجدير بالذكر أن المواطنة أحدث ما توصل إليه اجتهاد البشر لتحقيق العدل ونحن نعلم أبناءنا الانتماء ثم نعلمهم المواطنة فلا أحد يولد منتمياً ويؤمن بقيم العدل والمساواة بل يكتسب كل ذلك من خلال التنشئة الاجتماعية ومن هنا تأتى أهمية المؤسسة التعليمية التى يمكن من خلالها أن نشكل وجدان الطلاب من خلال تدريبهم على المواثيق التى تتضمن حقوق الإنسان وتنمية وعيهم بحقوقهم فى الحياة والحرية وعدم التمييز بين البشر على أساس اللون أو العرق أو النوع أو العقيدة الدينية أو المذهب السياسى إلا أن المؤسسة التعليمية نظراً لطبيعتها المحافظة تعكس حالة المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية نظراً لأنها جهازاً أيديولوجياً تسيطر عليه الدولة وتعمل من خلاله للحفاظ على التوازن الاجتماعى لترسيخ الثبات أو الحركة فى حالة تحول النظم لصالح أهداف وتوجهات ورؤى النظام الجديد والدليل على ذلك أن الحركة النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا لم تجد صعوبة فى السيطرة على مؤسسات التعليم وتوظيف تلك المؤسسات للترويج عن أفكارها العنصرية الهدامة.

وأن كانت الحركات التربوية والاتجاهات الراديكالية والإصلاحية فى النصف الثانى من القرن العشرين حاولت تحرير المدرسة من أسر النظم السياسية والاجتماعية وتفعيل دور المدرسة إلا أن كل من فريرى وايليتسن أكدا

علـى أن المدرسـة تعمـل علـى تنمـيط التلاميـذ وتحـولهم لأرقـام صـماء كمـا أكد بيرلمان أن المدرسة فقدت دورها كمصدر للمعلومات بعد الثورة التكنولوجية، وأشار العديد من التربويين ان المدارس لم تنتبه للمتغيرات الكيفية التى حدثت واهتمت فقط بالمسائل الفنية والإدارية وأشار أوليفيه فى فرنسا فى كتابه لغة التربية .. تحليل الخطاب البيوجوجى على عدم موضوعية المدرسة وأنها مجرد خادماً مطيعاً للسلطة السياسية والاجتماعية التى تتخفى وراء مناهجها وتسعى لتشكيل البشر تشكيلاً يغفل ويتجاهل فرديتهم وإنسانيتهم.

وعلى الرغم من وجود حركة نشطة فى مجال التعليم على مستوى العالم وفى بعض بلدان العالم الثالث سعت لتحرير المدارس والتلاميذ من هيمنة النظام الاجتماعي والتأكيد على حرية الطلاب فى اختيار المواد الدراسية والأنشطة وتنظيم قدراتهم بأنفسهم وفتح قنوات بين المدارس والمجتمع وإدخال مفاهيم وأنشطة ترتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتربية المدنية إلا أن المدرسة العربية وفى مصر على وجه التحديد شهدت تراجعاً فى العقود السابقة حيث غابت الأنشطة بكل أشكالها وركزت المناهج على تعظيم وتمجيد الحكام وعرض المعارف والمعلومات بشكل أحادى وقد أكدت العديد من الدراسات على أن مناهج التعليم فى مصر والمنظومة برمتها تنشر قيم لا علاقة لها بقيم الانتماء والمواطنة وأن كثيرًا ما نجد قيم العداء للدولة المدنية والمؤسسات المدنية والتشريع المدنى وأنه يوجد ارتباط واضح بين مناهج اللغة العربية والتربية الدينية وبين موضوع العنف الدينى.

إن المناخ التعليمى يغلب عليه الخطاب الدينى داخل حجرات الدراسة ومن خلال المنهج الخفى والنسق القيمى الذى يقدمه المعلمون الذين تم إعدادهم وتأهليهم من قبل تيار الإسلام السياسي الذى خطط منذ عقود لإعداد معلمين منتمين إليه وتجنيدهم للعمل كمدرسين بمجرد تخرجهم، كما تم اختراقهم للتنظيم النقابى لتكوين جماعات ضغط فى رسم السياسات التعليمية بل محاولة اختراق المؤسسات التى تقوم على وضع وصياغة السياسات التعليمية ومراقبتها وقد انعكست تلك السياسات التربوية على المناهج التعليمية والإدارة المدرسية والأنشطة التى نم صبغها بالصبغة الإسلامية وإهمال ورفض الأنشطة الثقافية والفنية والعمل على تسييد ثقافة وقيم التمييز من خلال فصل البنات عن الأولاد فى حجرات الدراسة وإرهاب التلميذات لارتداء الحجاب بل النقاب فى بعض

المدارس وممارسة العنف البدني واللفظي من خلال التأكيد على استراتيجيات تعليمية تستند على التلقين والقهر ورفض قيم الحوار والحرية والديمقراطية فى البيئة الصفية وغياب مناهج تتناول حقوق الإنسان والتربية على المواطنة.

أذن قبل ثورة ٢٥ يناير كانت السياسة التربوية يتنازعها أمران:

الأول: محاولة بعض التربويين رسم سياسة تربوية تتجه نحو التطوير من خلال تحرير المدارس والتلاميذ من هيمنة النظام الاجتماعي والتأكيد على حرية الطالب إلا أن هذا الاتجاه لم يحقق أهدافه لغياب الإرادة السياسية وضعف الدولة وعدم قدرتها على تحقيق نظام تعليمى يستند على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومن ثم فإن جميع المحاولات باءت بالفشل لغياب دور الدولة وانسحابها من تبنى قضية تطوير التعليم بشكل حقيقى.

الثانى: إن غياب دور الدولة وانسحابها أدى إلى ظهور تيار الإسلام السياسى كبديل منذ عقود فقاموا بإنشاء مدارس خاصة إسلامية وهى الآلية التى سعى من خلالها الإخوان المسلمون للسيطرة على أبناء أسرة الطبقة الوسطى خاصة الشرائح العليا التى سعت لفرص تعليمية أفضل لأبنائها عبر إلحاقهم فى تلك المدارس التى انتشرت بشكل مروع فى جميع محافظات مصر وعمل بها النشطاء المنتمين لتيار الإسلام السياسي.

ومن ثم فإن التعليم كان هدفاً ركزت عليه التيارات الإسلامية والإخوان على وجه التحديد لإدراكها أهمية تلك المؤسسات لنشر ثقافتها منذ عقود طويلة وساعد على ذلك غياب الرؤية العلمية والنقدية فى ظل سياسة مبارك مما أدى إلى وجود أرض خصبة لظهور وتسييد ثقافة التمييز وساعد على تحقيق ذلك أيضاً تدنى مستوى الخدمة التعليمية لا سيما فى المدارس الحكومية لضعف كليات التربية وافتقادها لبرامج إعداد مهنى تستند على التحديث وتكسب مهارات اجتماعية وثقافية ومهنية متطورة وأصبح غالبية المعلمين إما لديهم انتماءات إيديولوجية "دينية إسلامية" وإما ليس لديهم أي مهارات أو دور سوى البحث عن الدروس الخصوصية.

إن السياسة التربوية قبل الثورة قد نجحت فى تجريف العديد من العقول ونشر ثقافة انفعالية أو انسحابية.

وقد نجحت ثورة ٢٥ يناير فى تغيير العديد من القيم لصالح ظهور قيم المشاركة والتمرد. وإن كانت تلك القيم لم تتبلور لتصبح نسقاً متكاملاً إلا انه

يمكن القول أن العديد من هذه الاتجاهات والقيم لدى الشباب أصبحت فى طور التكوين.

تحديات ثقافة المواطنة فى التعليم المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير:

تعرضت المؤسسة التعليمية لهجمة شرسة من قبل الإخوان المسلمين فقد قاموا بأسلمة بعض المناهج وأخونة المؤسسة من خلال تغيير العديد من القائمين على العمل فى المواقع القيادية واستبدالهم بآخرين من الجماعة أو المحبين لهم ونشر الأنشطة الصفية وغير الصفية الإسلامية والعمل على تدريب المعلمين فى ضوء رؤى وأهداف وتوجهات الإخوان المسلمين ومن ثم يمكن القول إن السياسة التربوية الجديدة فى ظل سلطة الإخوان لم تهتم بقضايا التعليم الجوهرية من حيث تحقيق العدل الاجتماعى والمساواة ولم تهتم بنوعية التعليم وحل مشكلات كالعنف المدرسى والتسرب من التعليم وإنما توجهت السياسة التربوية نحو الإنفراد بالمؤسسة التعليمية شأن سياستهم فى الإنفراد بالحكم والمتغير الوحيد فى السياسة التربوية هو استبدال الحزب الوطنى كرجال قائمين على التخطيط التربوى ورسم السياسات وتنفيذها إلى رجال الإخوان المسلمين الذين سعوا إلى تغيير المناخ التعليمى لصالح ثقافة بديلة تمهيداً لتوجيه العقول لمسار جديد يخدم رؤية وأهداف وفلسفة حزب جديد ورجال توجههم استبدادى شأنهم شأن الحزب الوطنى السابق وأن تغير فقط الاسم وأصبح حزب الحرية والعدالة ذا التوجه الدينى الإخوانى.

إن مسار السياسة التربوية فى مصر بعد الثورة ينذر بخطر شديد حيث أصبح التناقض واسع وشديد فالشارع المصرى لا يزال ينادى بقيم جديدة انبثقت من الثورة وهى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية على حين أن التعليم المصرى يزيد من ثقافة القهر وينبذ قيم التعددية والحوار والاختلاف والإيمان بالآخر فلا يزال التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية فى التعليم يزداد حيث يخرج سنوياً ٣٠٠ ألف طفل من التعليم كمتسربين، ولا يجد ٢٥٠ ألف طفل مكاناً للالتحاق بالتعليم أى ما يزيد عن نصف مليون خارج التعليم سنوياً، كما لا يحقق التعليم فرصة إعداد المواطن ليكون قادراً على مواجهة متطلبات الحضارة الجديدة التى أهم ملامحها التغيرات السريعة التى تحتاج لتدريب دائم من أجل تمكينه من حل مشاكله التى تحتاج إلى إبداع أصيل فى

إيجاد الحلول الفعالة ولا شك أن تحقيق العدل الاجتماعى يتطلب توفير تعليم يحقق المساواة ومن ثم يمكن مواجهة التمييز على أساس اجتماعي.

إن فشل الإخوان فى تحقيق عدالة اجتماعية فى التعليم وتركيزهم فقط على أخونة المناهج والمؤسسة التعليمية يعكس سياسة الاستحواذ للسيطرة على زمام الأمور فى مصر مما أدى إلى استمرار الصراع بينهم وبين مؤسسات الدولة دون وجود خطة استراتيجية لهم لإدارة الأزمة فى مصر ولعل ذلك أدى إلى تغيير اتجاهات ورؤية العديد من الجماهير نحوهم لأن الجماهير فقدت الثقة بهم إلى حد كبير.

إن محاولة الأخوان المسلمين السيطرة على المؤسسة التعليمية من خلال رسم سياسة تربوية لا تستند ولا تراعى ثقافة المواطنة وترجمة تلك السياسة من خلال مناهج دراسية ومناخ صفى ومدرسى وأنشطة تدعم ثقافة التمييز تنذر بخطر شديد على اتساع وانتشار ثقافة التمييز على أساس الدين والنوع إضافة إلى التمييز الاجتماعى ولعل ذلك يجعلنا نتسائل عن مصير الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعى فى مصر فى ظل تلك السياسة المجحفة.

من وجهة نظرى ووفقاً لقراءة موضوعية عقلانية لماضى وحاضر مصر أجد أن سياسة الأخوان لن تنجح، وان كانت مصر تعيش منعطف خطير قد يؤثر على حاضرها ودورها الحضارى لفترة ما لا يعلم إلا الله مداها، إلا أن مصير الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعى فى مصر يرتبط بأمرين وهما:

الأول- تاريخية وجغرافية مصر:

إن المستعمر عبر التاريخ لم يتمكن من تفتيت الوحدة الوطنية عبر العصور بل كان من الصعب على أى مفكر أو مثقف أو مؤرخ أن يصنف المصريين على أساس دينى أو عرقي فمصر تكونت تاريخيا عبر العصور من مصريين وطنيين وآخرين وافدين. والجميع قد انصهروا فى بوتقة الوطن المصرى وأصبح للجميع نفس الخصائص وأن تواجد التباين الدينى فى مصر إلا أنه لم يقسم مصر أبدا ولم يخلق حواجز تحول دون الترابط الوطنى عبر العصور وكانت ظاهرة التسامح قيمة تكونت عبر التاريخ حيث مركزية الدولة وقوة سلطتها منذ العصر الفرعونى وعبر جميع العصور كما كان لنهر النيل وتمركز المجتمع المصرى على دلتا هذا الوادى أثر فى وجود تماسك اجتماعى.

أما عن الثقافة الوطنية فى مصر فرغم تنوع مصادرها وتعددها إلا أنها مثلت طرح حضارى وطنى له سماته الخاصة التى صاغت عقول ووجدان المصريين باختلاف أديانهم وانتمائهم الفكرية وهى تجسيد تراكمى من القيم التى تكونت على مر الأزمنة والعصور وإذا أردنا أن نصف الهوية المصرية فعلينا أن نؤكد على أنها واحدة وفى ذات الوقت لها أبعاد مختلفة قد تكونت من عملية التفاعل الديناميكى مع الدافع وعبر التاريخ والزمن ولا شك أن طبيعة الهوية المركبة والمتماسكة قد عكست نفسها على ملامح الشخصية المصرية.

والجدير بالذكر أن انتماء مصر يراه البعض أفريقي من خلال البعد الجغرافي، وإسلامي وغربى وفى ذات الوقت فرعوني وأيضاً ليس بمعزل عن البحر المتوسط وحضاراته القديمة والجديدة ومن ثم فإن الهوية المصرية مركبة ومستخلصة من تاريخها وحضاراتها وثقافتها والمؤثرات الجغرافية المحيطة بها.

إن الصراع فى إطار تعدد وتنوع الاتجاهات والرؤى ظاهرة إيجابية وصحية وثرية لا سيما إذا كان هذا الصراع يتم فى مناخ ديمقراطي يؤمن بالآخر ويؤكد على قيم التسامح والاختلاف إما إذا كان الصراع من أجل الاستحواذ والانفراد بالسلطة ونفى الآخر سياسيا وثقافيا كما يحدث الآن فى مصر تحت الإدارة الاستبدادية من حكم الأخوان المسلمين فذلك يعنى أن الأزمة شديدة وأن طبيعة الأزمة تعود لعدم الوعى بطبيعة تركيبة الثقافة المصرية وعمق تركيبة الشخصية المصرية ومن ثم يمكن القول إن الأخوان يعانون من أزمة عدم معرفة حجم مصر وتركيبها وأن تركيبة مصر والمصريين هما أهم آليات الصمود ضد محاولة تفتيت الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

الثانى: أن الشباب والجماهير الغفيرة بعد ثورة ٢٥ يناير التى أسقطت نظاما استبداديا أسقطت أيضا العديد من القيم التى كانت راسخة وأهمها السلبية والانسحابية من الحياة السياسية وتقديس الرموز والسلطة وأعلت من شأن المشاركة والتمرد ورفض ثقافة الصمت والطاعة والسلطة الأبوية والخوف من المسئول الذى يمنح ويمنع ومن ثم أصبحت فكرة تداول السلطة فى ذهن الشباب والجماهير وأصبح الوعى بإمكانية التغيير وعدم الثبات من الأمور البديهية لدى العديد من الشباب والجماهير، وأصبح الرهان على عودة الجماهير والشباب إلى حالة الصمت والخوف والاستسلام أمر مستحيل ولن يتحقق للأسباب التالية:

١- أن الجمهور البسيط العادى والواسع أصبح يهتم بالشئون السياسية ولأول مرة يدرك أن السياسة لا تنفصل عن لقمة العيش وأن الظلم الذى يقع عليهم اقتصادياً واجتماعيا وتدنى مستوى معيشتهم وعدم حصولهم على الحقوق الأساسية فى التعليم والرعاية الصحية والأمن والآمان المجتمعى يرتبط بالشئون السياسية ولذلك أصبح أكثر اهتماما ومشاركة فى الرأى العام ويمكن أن يكون له موقفًا فى الانتخابات القادمة مختلف نظرا لخبرته مع حكم الأخوان الذى لم يحقق أهداف الثورة النبيلة وهنا أتذكر قول فريرى عن التحديات والعقبات التى واجهتهم فى البرازيل وهى متشابهة مع التحديات فى مصر من ممارسات سياسية وتربوية غير ديمقراطية وفقر وسلبية وعنف وتسلط والتفاف على القانون ويأس وأنانية ولا مبالاة ويذكر فريرى عن الانتخابات لديهم بأن الأغلبية من الشعب كانت على صواب فى إصرارها على التغيير ولكن أخطأت فى اختيارها للقوى التى أدت بها إلى السلطة وهذا ما حدث فى مصر لأن الشعب كان يريد تعليم ورعاية صحية وأمن وسلام وكرامة ومساواة ودولة قانون تؤمن بالديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية إلا أن القوى المعادية للتغيير والمستبدة هى التى انفردت بالسيطرة رافضة الاعتراف بالتعددية السياسية والثقافية وقد أدى ذلك إلى تزايد وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة عبر العقود السابقة ابتداء من البطالة وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة عجز الموازنة وارتفاع الدين الداخلى ليتجاوز تريليون جنيه وضياع نصف الموازنة فى سداد خدمة الديون وتكاليف الدعم الذى يذهب معظمه لغير مستحقيه وصراع السلطة الحاكمة مع مؤسسات الدولة مما ينذر بخطورة تفكيك تلك المؤسسات وذلك يتضح فى الصراع مع السلطة القضائية ومع الداخلية وانشغال السلطة بتفصيل قوانين وتشريعات تحوط الشكوك أهدافها لأنها تلبى رغبة الجماعة فى السيطرة والاستحواذ دون أن تحظى بأى مساندة شعبية ولعل المؤسسة التعليمية أيضا قد نالت منها السلطة من خلال السيطرة الكاملة عليها وعدم تقديم أى تصور أو رؤى حول قضية العدالة الاجتماعية وقضية المواطنة فى التعليم وأن ما تقدمه هو تعميق التمييز من خلال الازدواجيات التى لا يجمعها مشروع وطنى موحد فالتعليم المنقسم بين دينى ومدنى وخاص وحكومى ووطنى وأجنبي وتعليم يقدم للفقراء وآخر للأغنياء يمكنه تحت وطأة المعوقات التى أشرت إليها أن يخلق ثقافات متنافرة ومتناقضة ومن ثم

يمكن القول إن واقع التعليم الحالى وتحت حكم الأخوان يهدد وحدة النسيج الوطنى فى مصر.

٢- الثورة التكنولوجية وصلت للعديد من الجماهير وجعلتهم يتابعون على الأقل بعض البرامج الإعلامية التى تتوجه بالنقد والتحليل والتفسير لموقف صانعى القرار والقائمين على الحكم ويكشف أخطائهم ومن ثم لم يعد وهم السلطة قائم بل أصبح من الممكن حساب من يخطأ وتغييره والأهم انكسار حاجز الخوف والوهم والتأصيل الفكرى للنقد الساخر من الحاكم الذى لم يعد سلطة مطلقة.

كما أن القرارات العشوائية وغير المتناغمة وغير المخطط لها على أسس علمية أدت إلى عدم الوفاء بكثير من الوعود ومن ثم إدراك العديد من الجماهير بعدم قدرة الأخوان المسلمين على حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وأنهم يستخدمون نفس منهجية الاستبداد السياسي يضاف إليه الاستبداد الديني.

إن الأزمة السياسية والاجتماعية فى مصر لا تنفصل عن أزمة التعليم فى علاقته بقضية التمييز والمواطنة فإذا كان المجتمع المصرى يعانى من ممارسات تميزية من تيار الإسلام السياسى ضد المسلم الليبرالى أو الاشتراكى أو المسيحيين أو ضد المرأة من خلال التشكيك فى حقيقة وعمق المعتقد الدينى بدلا من مقارعة الحجة بالحجة ودون الاحتكام إلى المواطنين الذين يفقدون العدل الاجتماعي والتوافق السياسي والائتلاف الوطنى فإن ذلك ينعكس بلا شك وفقا للاتجاه الراديكالى الذى يرى المدرسة مرآة مصغرة للمجتمع على المدرسة بل والمنظومة التعليمية برمتها، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو:

ما اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة فى ظل مجتمع ثائر ومدرسة محافظة تسيطر عليها سلطة دينية واستبدادية؟

ثالثًا-انعكاس السياسة التربوية على قضية المواطنة فى المناهج التعليمية:

هناك تمادى فى سياسة الاستبعاد والتهميش والتمييز لا تزال تمارس بشكل واضح وصريح على أساس من النوع والدين والطبقة الاجتماعية فى التعليم، وينذر ذلك بأزمة حقيقية تنعكس على قضية المواطنة ومظاهر متعددة منها التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية الذى يتضح فى تقسيم التعليم إلى حكومى وتعليم حكومى متميز (التجريبيات) وتعليم خاص وتعليم أجنبي وتعليم دولى، وكل هذا التمييز يهدد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية،

حيث إن الطبقات الفقيرة وحتى المتوسطة لا تحصل على تعليم يساعدها على العمل والمشاركة، فى حين أن من لهم حظاً أعلى اجتماعياً يتم تمكينهم علمياً ومهنياً واجتماعياً من خلال تقديم تعليم متميز يسمح للطلاب باستخدام الأنشطة ومعلمون متميزون ومؤهلون، فى حين أن الطبقات الاجتماعية الأقل حظًا إن تمكنوا من الالتحاق بالتعليم يكون من خلال بيئة تعليمية رديئة ومعلمين لا يقدمون خدمة تعليمية جيدة نظراً لتدنى مستواهم الاجتماعى الذى ينعكس على أدائهم المهنى، ولعل التفاوت الواسع بين نوعية الخدمة التعليمية التى تقدم الفئات الاجتماعية التى تتمتع بالثراء وبين التى تقدم للفقراء أصبحت تتضح من نوعية الخريج وإمكاناته وقدراته حيث أصبح كثير من خريجى المدارس الحكومية الذين لا يعرفون كيف يكتبون أسمائهم ومن ثم يتجيش العاطلين من الطبقات الفقيرة وتتزايد أعدادهم، مما يمثل خطورة عليهم وعلى المجتمع وعلى قضية المواطنة.

وهناك تمييز فى التعليم يهدد أيضاً قضية المواطنة وهو التمييز على أساس الدين ويتضح فى المناهج التعليمية وعلى سبيل المثال إسقاط الحقبة القبطية من التاريخ، وعند التطوير إضافة فقرة أو فقرتين فقط وذلك لا تتلاءم مع طبيعة تلك الحقبة وأهميتها، وفى ذات الوقت تعزيز المناهج لا سيما اللغة العربية وحديثاً التربية الوطنية فى المرحلة الثانوية بكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والإشارة البسيطة جداً إلى نصوص مسيحية، أيضاً يتضح التمييز والتأثير على المواطنة فى حصص الدين وانقسام الفصل وخروج المسيحيين عادة من الفصل.

وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى أن المناهج الدراسية لا سيما اللغة العربية والمواد الاجتماعية والتربية المدنية لا تتضمن معلومات تخص الديانات الأخرى، مما يؤدى إلى عدم التعرف على الآخر وعدم الشعور بوجود شركاء معه فى الوطن والنتيجة هى تنمية التعصب والاغتراب ورفض الآخر وشعور البعض بالاضطهاد والخنوع والعزلة ولعل الإطلاع على المناهج التى تم إعدادها بعد ثورة ٢٥ يناير يوضح خطورة ما تتناوله من علاقة التعليم بقضية المواطنة حيث اتضح من قراءة تحليلية لبعض تلك المناهج أنها لم تحرص على مراعاة بعض الفئات التى كانت ولا تزال مهمشة والتى عانت ولا تزال تعانى من التمييز رغم أنها كانت شريكة فى ثورة ٢٥ يناير وأصبح من حقها أن يتم تمكينها وتقديمها فى المناهج التعليمية، إلا أنه من المؤسف أن

هذه المناهج الجديدة والتى تتحدث عن مصر والمصريين تزيد من تهميش المرأة ودورها فلا تشير إلى إنجازاتها الثقافية والاجتماعية والعلمية ودورها فى العمل والمشاركة المجتمعية والسياسية، ولدينا من الرموز فى كل المجالات يمكن أن تضمنتها المناهج مثل نبوية موسى وسيزار النبراوى ولطيفة الزيات وهدى شعراوى .... إلخ.

أيضًا المطلع على مناهج التربية الوطنية فى المرحلة الثانوية التى تم إعدادها بشكل سريع لدرجة أن أحد الكتب ليس له ترقيم "انظر طبعة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ كتب التربية الوطنية للصفوف الأول والثانى والثالث الثانوى).

وما يثير الفزع أن تلك الكتب تم إعدادها بعد ثورة ٢٥ يناير التى شارك فيها المسلم والمسيحى، الرجل والمرأة، الغنى والفقير، فكيف ولماذا يتم تجاهل الفئات الضعيفة فى خطاب تربوى يكاد يكون مُعادى لبعض الفئات أو يعمل على تجاهلهم.

سوف نشير إلى بعض ملامح التمييز فى الكتب المشار إليها (التربية الوطنية – المواطنة وحقوق الإنسان طبعة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ للمرحلة الثانوية).

كتاب التربية للصف الأول الثانوى العام والفنى – ٢٠١٢ – ٢٠١٣ قطاع الكتب – وزارة التربية والتعليم:

تناول الكتاب أربعة فصول وهى:

الفصل الأول: مدخل إلى التربية الوطنية.

الفصل الثانى: التنمية البشرية.

الفصل الثالث: قيم التقدم وعوامل نجاح الدول المتقدمة.

الفصل الرابع: مهارات تطوير الأداء فى مجال العمل.

الملاحظ أن:

١- الكتاب لا يحتوى على ترقيم.

٢- فى بداية الكتاب آية قرآنية من سورة الحجرات.

٣- تقديم لمؤلفى الكتاب وهما مستشاران سابقاً من وزارة التربية والتعليم.

٤- عرض لأهداف الكتاب وهى أهداف جيدة وإن كانت تختلف عن المضمون. فى درس بعنوان دور الدولة فى التنمية البشرية (طبعاً لا يوجد صفحات مرقمة) تجد فى مجال التعليم يوضح مؤلفا الكتاب أن من مظاهر اهتمام الدولة بالتنمية البشرية أنها فى مجال التعليم جعلت التعليم

الأساسي حق من حقوق المواطن المصرى، حيث أن التعليم الأساسي إلزامي وإجباري لكل مواطن ...!

والسؤال هل التنمية البشرية تجعل الدولة تهتم بالتعليم الأساسي فقط؟ وأي مرحلة فى التعليم الأساسي فمن الممكن أن يكون المقصود المرحلة الأولى فقط، ثم ماذا يحدث لأطفال مصر بعد مرحلة التعليم الأساسي؟

ألا تتطلب التنمية البشرية أن يكون التعليم حق لكل مواطن فى كل المراحل التعليمية؟ وفى ذات الصفحة التى ليس لها ترقيم يذكر المؤلفان أن التعليم أصبح مشروع مصر القومى لذلك رصدت له الدولة مليارات للإنفاق عليه باعتباره استثمارًا على المدى القصير والطويل، والسؤال هو: إذا كان التعليم مشروع مصر القومى ألا يتطلب ذلك تحديد ميزانية حقيقية ومناسبة من موازنة الدولة تتفق واحتياجات ومتطلبات هذا المشروع العظيم.

والسؤال الآخر أين أثر المليارات التى تم إنفاقها على التعليم، وفى درس بعنوان مفهوم المواطنة يذكر المؤلفان أن القضايا المتضمنة لهذا الموضوع هو تحقيق التربية على المواطنة لدى الطلاب إلا أننا حينما نطلع على الدروس الخاصة بهذا العنوان نجد أنه تم الحديث عن الحرية والمسئولية والشورى من منظور إسلامي فقط، ففى الجزء الخاص بالحرية يذكر أن الإسلام قد نادى أن يحيا الإنسان حياة كريمة ومنحه الله عقلاً يفكر به وكان الرسول عليه السلام يقول الدين هو العقل ولا دين لمن لا عقل له، وقال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (سورة البقرة: ٢٥٦).

وفى الإخاء دعا الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الإخاء والمحبة والأخوة بين الناس فقال: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه".

وفى المساواة قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: ١٣)، كما كفل الإسلام للفرد حق الحياة كى يصبح أمنا على حياته ودمه وعرضه من كل تهديد، وقال تعالى: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة: ٣٢)

وفى المسئولية قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (المدثر: ٣٨)

وفى الشورى قال عز وجل: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى: ٣٨)، كذلك قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

أى أن كل أمور الناس لابد وأن تقوم على مبدأ الشورى وتحرى الصدق، فكان النبى صلى الله عليه وسلم يستشير الصحابة فيما يُعرض عليه من مشكلات ويشجع على حرية الرأي والتفكير.

فالديمقراطية هبة من الله نادى بها الإسلام وسبق بها الأمم منذ أربعة عشر قرناً من الزمان ووضع أسسها فى إطار متكامل الأركان.

هكذا تم تقديم درس بعنوان الديمقراطية لطالب الصف الأول الثانوى (مسلم + مسيحى)، والسؤال هو: هل يمكن لعرض قضية الديمقراطية من منظور إسلامى فقط يحقق المواطنة؟

أعتقد أن العرض السابق كان يمكن قبوله إذا كان من خلال عرض تاريخى لتجارب الديانات السماوية المختلفة عبر التاريخ وحتى عصرنا الحالى، أو من خلال مناهج تخص التربية الإسلامية.

الأمر الآخر أن مناهج التربية الوطنية لها أهداف أهمها تحقيق التماسك والوحدة الوطنية والاعتزاز بالوطن الذى هو ملك لجميع المصريين على اختلاف دياناتهم، والجدير بالذكر أن منهج التربية الوطنية للصف الأول الثانوى على الرغم من أنه ركز على أن الهدف من الفصل الأول هو التربية على المواطنة إلا أن مفهوم لمواطنة لم يتم طرحه فى هذا الفصل وتم الاكتفاء بعرض مفهوم الولاء والانتماء وغاب تماماً عرض مفهوم دولة القانون أو الثقافة السياسية أو المشاركة الاجتماعية أو ثقافة التطوع أو التسامح أو حقوق الإنسان، كل تلك المفاهيم والقيم غابت عن الفصل الأول برغم أنها هى جوهر المواطنة.

كتاب التربية الوطنية للصف الثالث طبعة ٢٠١٢ – ٢٠١٣:

يتضمن الكتاب مجموعة من الدروس فى غاية الأهمية حيث يتناول:

الباب الأول: ملامح الحياة الديمقراطية من خلال:

الفصل الأول: النظام الديمقراطى.

الفصل الثانى: الدستور ومبادئه.

الفصل الثالث: الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية.

الباب الثانى: حقوق الإنسان وفلسفة التغيير.

الفصل الأول: حقوق الإنسان (الماهية – المواثيق الدولية والوطنية).

الفصل الثانى: فلسفة الثورات وأثرها على المجتمع المصرى.

من الملاحظ أن هذا الكتاب برغم تناوله عناوين لدروس مهمة ومرتبطة بطبيعة المرحلة التاريخية وأيضاً المرحلة العمرية حيث إن قضية الديمقراطية من أهم القضايا التى أصبحت مثارة لدى كل الفئات العمرية، كما أن ثقافة حقوق الإنسان وفلسفة التغيير هى أيضا من الموضوعات الهامة التى يجب أن يتعلمها طلاب المرحلة الثانوية على وجه التحديد حتى يمكن نشر ثقافة المشاركة، إلا أن المطلع على تناول قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فى هذا الكتاب يتضح له أنه من الصعب أن تتحقق الأهداف المعلنة ويجد أن هناك أهدافاً خفية من وجهة نظرى تخدم أسلمة مناهج التربية الوطنية وتعمل على تعبئة الطلاب نحو تبنى أفكار التيارات الإسلامية، ومن ثم يمكن القول أن هذا المنهج تم تسييسه، وسوف أستشهد من خلال بعض الفقرات من الكتاب المشار إليه.

فى ص ١٠ عن مفهوم العقلانية "العقلانية لها صورتها المتطرفة التى لا يعترف أصحابها فيها بأى قوى غيبية مثل الدين مما يؤدى إلى الإلحاد والإسلام يشجع العقلانية المعتدلة لأنه يقيم الإيمان على أساس من الفهم والإقناع ويشجع على تنمية التفكير والاستناد إلى العلم والشورى".

والسؤال هو لماذا يتم طرح العقلانية المتطرفة فى مواجهة العقلانية فى الإسلام ؟ ولماذا يتم هذا العرض على الرغم من أن قضية العقلانية لم تأخذ إلا فقرتين ؟!

أعتقد أن الطالب سيقع فى حيرة بين العقل والدين

وفى ص ١١ بعنوان: الديمقراطية فى الفكر الإسلامى" الشورى، تم عرض:

١- ما هية الشورى والاستشهاد بالآية الكريمة: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الشورى: ٣٨).
٢- ص١٢ حقوق الأفراد وواجباتهم فى نظام الشورى، يذكر المؤلف أن من أهم الحقوق التى أرساها الإسلام لأفراد المجتمع حق الإنسان فى الحياة والاستمتاع بها والحق فى الحرية والعدالة والمساواة وحق المشاركة فى الحياة العامة والحق فى حماية أعراضه وسمته .. إلى آخره.
٣- ص١٣ كما يذكر المؤلفان فى نفس الصفحة أن المساواة المطلقة بين المسلم والمسلم فلا تمييز بسبب اللون أو الجنس أو المكانة الاجتماعية، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة الحجرات: ١٠)، فى نفس الصفة التسامح قال تعالى: "لا

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت:٤٦).

وفى ص١٣

أما الشريعة الإسلامية اشترطت فى استعمال الإنسان لحقوقه إلا يضر بمصالحة الآخرين وأن يكون متفقا مع مصلحة الجماعة .... إلخ.

فى ص١٦

الحوار: لقد تأسست الحضارة الإسلامية على ثلاث مراحل طبقها الرسول عليه السلم (إقناع – باقتناع – فقانون والقران الكريم هو الكتاب المقدس الذى تفرد بفتح الحوار مع الأديان الأخرى خاصة اليهودية والنصرانية وقال تعالى:﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّـهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّـهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ٦٤)

ص١٥

المساواة والعدالة صفحه كاملة بها آيات قرآنية وأحاديث نبوية.

ص١٦ التسامح والعنف قال تعالى

هى محاولة من جانب الإسلام لتفادى التنازع والخصام بين أفراد الإنسان وابتعاد روح العقد والعداوة والقضاء على عن نفوسهم والاستشهاد من سورة آل عمران (١٥٢)

مما سبق يتضح أن مفهوم الديمقراطية تم عرضه من خلال عرض لمفهوم الشورى واستند المؤلفان على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية من ص ١١ إلى ص ١٦ وتم الاستعانة بأربع عشر آية)، ٩ أحاديث نبوية شريفة.

فى ص٦٠

عنوان الدرس حقوق الإنسان تم عرض فقرة عن حقوق الإنسان فى الديانة اليهودية ص٦١ أربع فقرات من الديانة المسيحية ص٦١ ومن ص١٢ إلى ص ١٥ أى أربع صفحات لحقوق الإنسان فى الإسلام.

رابعاً – كيف نخرج من النفق المظلم:

الحفاظ على الوحدة الوطنية فى مصر هدف سامى يتطلب أن يصبح التعليم المصرى وسيلة لتحقيق المواطنة من خلال استنارة العقول والاعتماد

على المنهجة العلمية والنقدية، ولكى يصبح التعليم وطنيا ويبتعد عن الأدلة والتسييس ينبغي مراعاة العلمية والموضوعية فى المناهج التعليمية كما ينبغي التأكيد تلك النقاط.

١- التأكيد على فكرة التعددية الثقافية والدينية التى كانت من سمات الثقافة المصرية على مدى التاريخ وأخذت تضمحل فى العقود الأخيرة كنتائج للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والاستبداد السياسى والفكرى دليل ذلك تتطلب منظومة تعليمية محايدة تأكد على العلم والعقلانية.

٢- التأكيد على مبدأ المواطنة فى التعلم بدعم التماسك والترابط الوطنى وذلك يتطلب تأكيد على حقوق الإنسان الذى يكفل لكل مواطن حرية التعبير والعقيدة.

٣- أن المعلمين عليهم مسئولية كبيرة إذ يجب أن يتم تدريبهم على استراتيجيات تدريسية تستند على الحوار والمناسبة ويبتعد عن التلقين والظهر بثقافة التلقين هى ثقافة التمييز ومن ثم فان أعراف المعلم ومدرسية على مبادئ ديمقراطية وحقوق الإنسان بحيث يقبل ويمارس ويتفاعل مع التنوع والاختلاف بشكل موضوعى ومتسامح.

٤- يجب إنشاء أجهزة استشارية على مختلف الأصعدة لاتخاذ منهج كامل يقوم على اشتراك مختلف الأطراف المعنية فى إعداد وتطبيق المناهج التعليمية لاسيما المرتبطة بالعلوم الإنسانية (المواد الاجتماعية والرتبة الوطنية – واللغة العربية – والدين) بالتدريب المستمر.

٥- العمل على إتاحة إمكانية مد جسور التواصل والحوار بين أولياء الأمور والطلاب لإبداء آراءهم فى المناهج لاسيما أن معظم أولياء الأمور أصبحوا أكثر اهتماما بعد الثورة بالشئون السياسية والاجتماعية ولديهم رغبة فى المشاركة، ومن ثم أصبحوا طرفا فعالا يجب دعمه والاهتمام به من خلال تكوين لجان محايدة تتسم بالعلمية والحيادية تكون حلقة وصل بين المدرسة والطلبة وأولياء الأمور، ويمكن للمجتمع المدنى أن يقوم بهذا الدور.

٦- يجب تطور المناهج وفقا لمعايير علمية وفى ضوء تنقيتها من الأدلة والتسييس والتعبئة نحو تبنى قيم ومفاهيم النظام الحاكم.

قائمة المراجع:

عماد أبو غازى، الحالة الدينية فى مصر بين التعايش والتمييز، قراءة عبر التاريخ، مصر لكل المصريين، وثائق المؤتمر الوطنى الأول لمناهضة التمييز الدينى، مركز المحروسة ٢٠٠٩.

Evans. K. (2000) Beyond the wirk. Related Curriculum Citizenship and learning after sixteen, Richard Baly (G E D) Teaching valyes citzen ship a cross the curriculum. London.

على عثمان صالح، أثر الانفتاح الثقافى فى مفهوم المواطنة، ورقة اللقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوى، مجلة المعرفة العدد ١٢ – ٢٠٠٦.

من: مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة – واقع التربية فى المدرسة المصرية، مركز القاهرة.

wilkins. C. (2000) Citizenship Education Richard Bailey (ED) tezching valus and Citizenship Across the Curriculum kogan page London.

Masom. R (1998) Glopalizing education trands and application – London and new york. Rouleldge.

أمانى طه (٢٠٠٦)، فعالية برنامج أنشطة لتدعيم التربية للمواطنة فى الدراسات الاجتماعية فى المرحلة الإعدادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة عين شمس.

Bernard, Crick (2000) Essays on Citizenship "http. // en. Wikipedie. Org / wiki/ Bernard crick.

سامح فوزى، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – ٢٠٠٧.

صلاح محمود أبو زيد، تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية للحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى ضوء مفهوم المواطنة بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الفيوم – ٢٠٠٦.

أحلام السعدنى، الواقع العربى هل يستجيب لدعاوى الإصلاح – مجلة الديمقراطية العدد ١٣ – القاهرة ٢٠٠٣.

منى مكرم عبيد، مفاهيم المواطنة الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولى للدرسات المستقبلية والاستراتيجية – القاهرة العدد ١٥ – مارس ٢٠٠٦.
مصر لكل المصريين، إعداد منير مجاهد، مرجع سابق.
انظر كتب: التربية الوطنية للصف الأول – التربية الوطنية للصف الثانى – المواطمانة وحقوق الإنسان للصف الثانى والثالث طبعة ٢٠١٢، ٢٠١٣ – وزارة التربية والتعليم – قطاع الكتب.
انظر المرجع السابق.
مجلة الهلال – مقالة بعنوان: أخونة التعليم حقائق ومخاطر – مارس ٢٠١٣ ص٧٠ – ٧٧.
المؤتمر العلمى الثوى – المواطنة بعد ٢٥ يناير – ٢٣ فبراير ٢٠١٣ – (تم عرض ملخص لـ ٤٠ دراسة حول التعليم والمواطنة).
منير مجاهد: التعليم والمواطنة. (القاهرة: وثائق المؤتمر الوطنى الثانى لمناهضة التمييز الدينى، ابريل ٢٠١٠م) ص ص ٢٤، ٢٥.
إلهام عبد الحميد فرج بلال: قضايا معاصرة فى المناهج التعليمية. (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، ٢٠٠٨م).
إلهام عبد الحميد فرج بلال: المناهج الدراسية بعد ثورة ٢٥ يناير. ورقة عمل مقدمة إلى المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، ٢٠١٢.
محمد شفيق غبريال: تكوين مصر عبر العصور. (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦م).
محمد نعمان جلال وآخرون: هوية مصر. (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١م).
إلهام عبد الحميد فرج بلال: نعم لازلنا فى حاجة لفكر باولو فريرى. (احتفال اللجنة المسكونية لمكافحة الأمية، الاحتفال بذكرى باولو فريرى، ٢٦ مايو ٢٠١٣م).
جابر عصفور: التمييز ضد المسلمين. (جريدة الأهرام، صفحة قضايا وآراء ٨ مايو ٢٠١٣م).